المعدوم لاعن المقصود الموجود وان كان مخطرا اليه بحيث لا سبيل الى الانفكاك عنه وجواز تعلقه اي تعلق العجز بالضدين فرغ ذكر ما يجوز على هذا القول
تعلق العجز الواحد بالضدين وان العجز تعلق القدرة الواحدة بهما وذلك لان العجز متعلق بالعدم ويجوز اجتماع الضدين فيه والقدرة متعلقة بالوجود ولا
يجوز اجتماعهما فيه وكذا ينقدم العجز على المعجوز عنه في هذا القول واما على القول الاول فلا يسبق ولا يتعلق بالضدين كما عرفت معتمد القول الاول الذي هو
الاصح انه اي العجز ضد القدرة في جملة التعلق متعلقهما واحد والا لما تضادا في التعلق والقدرة متعلقة بالموجود كما ترى فيكون العجز متعلقا به ايضا ونظير
ذكر الارادة والكراهة فانهما لما تضادتا كان متعلقهما واحدا اذ لو اختلف متعلقهما لم يتضادا ومعتمد القول الثاني هو الاجماع من العقلاء على عجز الزمن
من القيام مع انه معدوم قال المص ولو قيل في المستدل لا على القول الثاني انه لم يتعلق العجز بالمعدوم فيلزم عدم عجز المتحدى بمعارضة القران اي يلزم ان يكون
المتحدى بمعارضته عاجزا عن الاتيان بمثله فلا يكون عاجزا عن عدم الاتيان بمثله وانه خلاف الاجماع وان الامة يجمعون على عجزهم عن الاتيان بمثل القران
وخلاف المعقول ايضا لان العقل يحكم بان المعارضة لم يكونوا بالاتيان لا باعدامها لكان حسنا جدا ويمكن الجواب عن الاستدلال الثاني بان العجز حال باشتراك اللفظ
لعدم القدرة وهو ط ولصفة وجودية تنفيف الفعل لا عن قدرة كما في المرتعش فالزمن عاجز عن القيام بالمعنى الاول دون الثاني وبالعجز عن القعود بالمعنى الثاني
والمتحدون عاجزون بالمعنى الاول عن الاتيان بمثل القران وكان الشرح بنى تعليله على مذهب المعتبين كما اشير اليه المص التاسع المقدور محل هو تبع
للعلم او الارادة للمعتزلة فيه خلاف فمن قال منهم هو تبع للارادة فلانه انما يكون المقدور تبعا للارادة حقيقة القدرة ومقتضاها فانها صفة تؤثر على وفق
الارادة قطعا ومن قال منهم هو تبع للعلم فلان صاحب الملكة في صناعة اذا اراد لها امتع مدتين يصدر عنها افعال محكمة متقنة لا يقصد بها اي لا يقصد
تفاصيل اجزائها ولو قصد لها لم يوجد على تلك الوجوه من الحس والاحكام فان الكاتب الحاذق يدع وقايق كتبته في حرف واحد بلا قصد اليها ولو لاحظها
وقصدها الى الغاية كثر ضعفها واما الاشاعرة فقد حكموا بان مقدورات العباد مخلوقة لله تع بارادته المتعلقة بتفاصيلها المقص العاشر هل النوم
ضد للقدرة فلا يكون فعل النائم مقدورا له اولا ليس ضدا لها فجاز ان يكون فعله مقدورا له فنقول اتفقت المعتزلة وكثير منا على امتناع صدور الافعال
المتقنة الكثيرة من النائم وجواز صدور الافعال المحكمة القليلة منه بالتجربة ثم اختلف المجوزون في الافعال القليلة فقيل هي مقدورة له وان كان
النوم يضاد العلم وغيره من الادراكات باتفاق العقلاء وقال الاستاد ابو اسحق هي غير مقدورة له فان النوم يضاد
لا علم له بها فان النوم ايضا القدرة مع كونها مضادا للعلم وغيره من الادراكات وقالوا لا قطع بكون تلك الافعال مكتسبة للنائم ولا بكونها ضرورية له
القدرة ايضا والعلم وساير الادراكات وتوقف القاضي ابو بكر وكثير من اصحابنا وقالوا لا قطع بكون تلك الافعال مكتسبة للنائم ولا بكونها ضرورية له
بل كلاهما محتمل بلا ترجيح قال الامدي قد يدعي الضرورة في العلم بكونها مقدورة للنائم من حيث انا نفرق بين نومه وبين تقلبه وقبضه يده و
كما نفرق بينهما في حق المستيقظ من غير فرق ومن رام التسوية بينهما في النائم لم يتعذر عليه التشكيك في تسويتهما في حق اليقظان وهو بعيد عن المعقول قال
هذا وان كان في غاية الوضوح لكن فيه ما في مذهب القاضي نوع حزازة فانا قطعنا بكون الرعشة ضرورية وكون القيام مثلا مكتسبا في حق المستيقظ
فلعل الاستيقاظ شرط في الاكتساب او النوم مانع منه ولما كان لقائل ان يقول اذا كان النوم مضادا للعلم وباقي الادراكات فما يراه النائم
ويدركه بالبصر والسمع وغيرهما اشار الى الجواب بقوله واما الرؤيا فخيال باطل عند المتكلمين اي جمهورهم اما عند المعتزلة فلفقد شرايط الادراك حالة النوم من المقابلة
وانبثاث الشعاع وتوسط الهواء الشفاف والبنية المخصوصة وانتفاء الحجاب الى غير ذلك من الشرايط المعتبرة في الادراكات فما يراه النائم ليس من الادراكات
في شيء بل هو من قبيل الخيالات الفاسدة والاوهام الباطلة واما عند الاصحاب فلم يشترطوا في الادراك شيئا من ذلك اي مما ذكر من الشرايط المعتبرة عند المعتزلة
فلانه اي الادراك في حالة النوم خلاف العادة اي لم تجر عادته تع بخلق الادراك في الشخص وهو نايم ولان النوم ضد للادراك فلا يجامعه فلا يكون الرؤيا
ادراكا حقيقة بل من قبيل الخيال الباطل وقال الاستاد ابو اسحق انها اي المنام ادراك حق بلا شبهة اذ لا فرق بين ما يجده النايم من نفسه في النوم من ابصار
للمبصرات وسمع للمسموعات وذوق للمذوقات وغيرها من الادراكات وبين ما يجده اليقظان في يقظته من ادراكاته فلو جاز التشكيك فيما يجده النايم جاز
التشكيك فيما يجده اليقظان ولزم السفسطة والقدح في الامور المعلومة حقيقتها بالبديهة ولم يخالف الاستاد في كون النوم ضدا للادراك لكنه زعم ان
الادراك يقوم بجزء من اجزاء الانسان غير ما يقوم به النوم من اجزائه فلا يلزم اجتماع الضدين في محل واحد وقال الحكماء المدركة في النوم يوجد في الحس
ان الحس المشترك مجمع المحسوسات الظاهرة فان الحواس الظاهرة اذا اخذت صور المحسوسات الخارجية وادتها الى الحس المشترك صارت تلك الصور مشاهدة هناك ثم ان القوة

المتخيلة التي من شانها تركيب الصور اذا ركبت صورة فربما انطبقت تلك الصورة في الحس المشترك وصارت مشاهدة على حسب مشاهدة الصور الخارجية
الا انها مشاهدة لكونها صورة خارجية بل لكونها مرتسمة في الحس المشترك ومن طباع القوة المتخيلة التصوير والتشبيه دائما ولو خليت وطباعها لما افترقت عن هذا
الفعل اعني رسم الصورة في الحس المشترك الا ان هناك امرين صارفين لها عن فعلها احدهما توارد الصور من الخارج على الحس المشترك فانه اذا انتقش بهذه الصورة امتنع
لانتقاشه بالصورة التي تركبها المتخيلة فيعوقها ذلك عن عملها العدم القابل وثانيهما تسلط العقل والوهم عليها بالضبط عند استعمالهما فيعوق
ذلك عن عملها واذا انتفى هذان الشاغلان واحدهما توغلت في فعلها وظهر سلطانها في التصوير ولا شك ان النوم اذا تام انقطع عن الحس المشترك توارد الصور
من الخارج فيتسع لانتقاش الصورة من الداخل اذا عرفت هذا فنقول ما يدركه النائم ويشاهده صور مرتسمة في الحس المشترك موجودة فيه ويكون ذلك الى طريقين
في الحس المشترك وارتسامه فيه على وجهين الاول ان يرد ذلك المدرك عليه اي على الحس المشترك من النفس الناطقة وهي تاخذه من العقل الفعال فان جميع صور الكائنات
من الازل الى الابد مرتسم فيه بل في جميع المبادي العالية والملائكة السماوية وكما شان النفس الناطقة ان يتصل بتلك المبادي اتصالا معنويا روحانيا وينتقش
ببعض ما فيها مما كان او سيكون او هو كاين الان لمناسبة بينها في تدبير بدنها بعد تهاعد ذلك فاذا حصل لها بالنوم ادنى فراغ فربما انصلت بها فارتسم بها
فيها ما يليق بها من احوالها واحوال من يقرب منها من الاهل والولد والاقليم والبلد حتى لو اهتمت بمصالح الناس لراتها ولو كانت مجذوبة الهمة الى المعقولات
لاحت لها اشياء منها ثم ان ذلك الامر الكلي المنتقش في النفس يلبسه ويكسوه الخيال اي القوة المتخيلة لما جبل الخيال عليه من المحاكات والانتقال من شيء الى اخر
يناسبه بوجه ما ومن التفصيل بين الاشياء المتصلة والتركيب بين الامور المتفاصلة على وجوه مختلفة والخاتمة شتى صورا اي يلبسه صورا جزئية من ذلك
الامر الكلي او يعين منه فيحتاج في معرفته ما ارتسمت في النفس على الوجه الكلي الى التعبير وهو ان يرجع المعبر رجوعا فهم كيما يجرده اي ما راه النايم من تلك
الصور التي صورها المتخيلة حتى يحصل للمعبر بهذا التجريد اما بمرتبة او بمراتب على حسب تصرف المتخيلة في التصوير والكسوة ما اخذته النفس من العقل الفعال ليكون
هو الواقع المطابق لما في نفس الامر وقد لا يتصرف فيه اي فيما اخذته النفس الخيال فيؤديه كما هو بعينه الى الحس المشترك فيكون هناك تفاوت الا بالكلية والجزئية فيقع ما راه النايم
من غير حاجة في الرؤيا الى التعبير وقد يتصرف فيه تصرفا كثيرا فينتقل منه الى نظيره ومن ذلك النظير الى اخر وهكذا مع تفاوت وجوه المناسبة في تلك النظاير حتى
يستتر على المعبر طريق الوصول اليه الوجه الثاني ان يرد عليه اي على الحس المشترك لا من النفس بل اما من الخيال الذي هو خزانة صور المحسوسات بالحواس الظاهرة مما ارتسم
فيه في اليقظة فان القوة المتخيلة لما وجدت الحس المشترك خاليا صورت فيه بعض الصور الخيالية ولذلك فان من دام فكره في شيء وارتسمت صورته في الخيال يراه
في منامه وقد تركب المتخيلة صورة واحدة من الصور الخيالية المتعددة وتنقشها في الحس المشترك فيصير مشاهدة مع ان تلك الصورة لم تكن مرتسمة في الخيال الا من
الامور الخارجية وقد ينفصل ايضا بعض الصور المتادية اليه من الخارج ويرسمها هناك ولذلك قلما يخلو النوم عن المنام من هذا القبيل واما بموجب مرض كتوالي خلط
من الاخلاط الاربعة او بخار فان المرض اذا اثار خلطا او بخارا تغير مزاج الروح الحامل للقوة المتخيلة تغيرت افعالها بحسب تلك التغيرات ولذلك فان الدموي يرى
في حلمه الاشياء الحمر والصفراوي يرى النيران والاشعة والسوداوي يرى الجبال والادخنة والبلغمي يرى المياه والالوان البيض وبالجملة فالمتخيلة تحاكي كل
خلط او بخار بما يناسبه وهذا الوارد على الحس المشترك بقسميه الوارد من عليه من الخيال وما يوجبه مرض او عليه خلط من قبيل اضغاث الاحلام التي هو ولا
تعبير بل لا تعبير له فروع للمعتزلة متفرعة على القدرة والعجز الاول اختلفوا فيمن تمكن من حمل مائة من فقط ولا يتمكن من حمل مائة اخرى معها ان مع الماية
الاولى فقيل هو عاجز عن حملها اي عن حمل المائة الاخرى هذا هو الموافق لكلام الامدي وان كان الموجود في اكثر النسخ حملهما وقيل هو لا يوصف بالعجز ولا
بالقدرة بالنسبة الى الاخرى فالاقوال هو عاجز عن حمل المائة الاخرى ولا هو قادر عليها وقيل هو قادر على حمل احديهما اي احدى المائتين من غير تعيين وغير قادر
على احديهما من غير تعيين اي هو قادر على حمل مائة غير معينة من مطلق الحملة وليس بقادر على حمل مائة منها غير معينة ايضا والكل اي جميع هذه الاقوال الثلثة مناقض
لاصلهم ومذهبهم في وجوب تعلق القدرة بجميع المقدورات فان المائة الاخرى معينة كانت او غير معينة من جنس مقدورات العبد فالقول بانه عاجز عنها او غير قادر
عليها يناقض ذلك الاصل فان قيل هذا مذهبنا ما ذكرتم لكن لا مطلقا بل بشرط وهو ان لا يتعلق القدرة الواحدة في وقت واحد في محل واحد من جنس واحد باكثر من مقدور
واحد ولو كانت القدرة على حمل مائة قدرة على حمل مائة اخرى لكان ذلك مخالفا لاصلنا المشروط بما ذكرنا قلنا في الرد عليهم المحل فيما نحن فيه هو المحمول
المتحرك وهو مختلف يعني ان المقدور ههنا هو الحركة ومحلها المائتان متعدد لا واحد فلا يكون تعلق القدرة بحركتهما مخالفا لذلك الشرط فان قالوا المحل وان كان مختلفا

قوة